العرب

أول صحيفة عربية يومية تأسست في لندن 1977

أسسها: أحمد الصالحين الهوني

الإثنين 2026/09/07 - 25 ربيع الأول 1448

السنة 49 العدد 13907

Monday 07/09/2026

49th Year, Issue 13907

www.alarab.co.uk

«حيس» تكسر جمود الساحل الغربي

انتقال القوات الحكومية من وضعية الدفاع وتثبيت خطوط التماس إلى استعادة المبادرة

حيس مديرية عادت إلى سيطرة القوات اليمنية

عدن - لم تكن استعادة مديرية حيس في جنوب الحديدة مجرد مكسب ميداني جديد للقوات اليمنية والقوات المشتركة، بل قد تكون مؤشراً إلى محاولة إعادة تحريك واحدة من أكثر جبهات الحرب اليمنية أهمية بعد سنوات من الجمود. فاستكمال السيطرة على حيس وتأمين أريافها، بالتزامن مع تحركات باتجاه مديرية الجراحي، يعيدان الساحل الغربي إلى واجهة الحسابات العسكرية والسياسية، ويطرحان سؤالاً أكبر حول ما إذا كانت خريطة المواجهة في الحديدة تستعد للدخول في مرحلة جديدة.

أهمية حيس لا تأتي من مساحتها وحدها، وإنما من موقعها في جنوب الحديدة. فالمديرية تقع على محور يربط الساحل الغربي بالمناطق الداخلية باتجاه تعز، وتوفر لمن يسيطر عليها مساحة للمناورة والتحرك باتجاه مناطق أخرى في جنوب المحافظة. ولهذا فإن إحكام السيطرة عليها لا يعني فقط تثبيت منطقة سبق أن دخلت في نطاق سيطرة القوات المناهضة للحوثيين، وإنما تأمين أحد الممرات التي يمكن استخدامها في أي عمليات لاحقة.

وتكتسب استعادة الأرياف أهمية خاصة. فالسيطرة على مركز المديرية من دون تأمين محيطه تترك القوات الموجودة فيه أمام خطر الهجمات من المناطق المجاورة، وتبقي خطوط الإمداد والحركة عرضة للاستهداف. أما توسيع السيطرة إلى الريف، فيعني محاولة تحويل حيس من موقع عسكري معزول إلى مساحة أكثر أمناً يمكن البناء عليها في عمليات لاحقة.

> كلما تمكنت الحكومة والقوات المناهضة للحوثيين من تحسين مواقعها الميدانية، زادت قدرتها على التفاوض من موقع أكثر قوة

لعدة سنوات، بقيت جبهة الساحل الغربي محكومة إلى حد كبير بمعادلة التجميد التي فرضتها ترتيبات وقف إطلاق النار والاتفاقات المتعلقة بالحديدة. وعلى الرغم من استمرار المناوشات والتوترات، لم تتحول المنطقة إلى جبهة عمليات واسعة كتلك التي عرفتها في مراحل سابقة من الحرب.

لكن التطورات الأخيرة تحمل مؤشرات مختلفة.

فالتحرك في حيس، وما رافقه من حديث عن عمليات باتجاه الجراحي، يمكن أن يمثل محاولة لإعادة بناء الضغط العسكري جنوب الحديدة، من دون أن يعني ذلك بالضرورة أن القوات الحكومية تستعد لمعركة شاملة لاستعادة مدينة الحديدة أو كامل المحافظة.

وهنا تبرز قيمة التحرك التدريجي. فبدلاً من الذهاب مباشرة إلى مواجهة كبيرة، يمكن للقوات المناهضة للحوثيين توسيع نطاق سيطرتها على مراحل، وتأمين المناطق التي تستعيدها، ثم اختبار رد فعل الحوثيين قبل الانتقال إلى الخطوة التالية.

إذا استمر هذا المسار، فإن الجراحي تصبح أكثر أهمية باعتبارها الحلقة التالية في هذا الاتجاه. والسيطرة على مزيد من المواقع جنوب الحديدة يمكن أن تضغط على الدفاعات الحوثية، وتفرض على الجماعة إعادة توزيع قواتها، خصوصاً إذا تزامن ذلك مع نشاط عسكري على جبهة تعز.

الحديدة ليست محافظة عادية في الحرب اليمنية. فهي تطل على البحر الأحمر وتضم موانئ ذات أهمية اقتصادية واستراتيجية، كما أن السيطرة عليها ترتبط بشكل مباشر بأمن الملاحة في واحد من أهم الممرات البحرية العالمية.

ولهذا فإن أي تغيير في خطوط السيطرة جنوب المحافظة لا يمكن فصله عن المعادلة الأوسع في البحر الأحمر.

فالقوات التي تقترب من مناطق الحوثيين في جنوب الحديدة لا تتحرك فقط على خريطة داخلية، وإنما تقترب من منطقة تتقاطع فيها الحسابات اليمنية والإقليمية والدولية. ومن هنا يمكن أن تتحول المعركة حول حيس والجراحي إلى ورقة ضغط تتجاوز قيمتها العسكرية المباشرة.

كما أن إعادة تنشيط جبهة الساحل الغربي قد تمنح الحكومة اليمنية والقوى المتحالفة معها ورقة إضافية في مواجهة الحوثيين، في وقت لا تزال فيه التسوية السياسية النهائية بعيدة عن التحقق.

الجانب الأهم في التطورات الأخيرة هو أنها قد تعكس انتقال القوات المناهضة للحوثيين من وضعية الدفاع وتثبيت خطوط التماس إلى محاولة استعادة زمام المبادرة.

خلال سنوات الحرب، نجح الحوثيون في الحفاظ على خطوط دفاعية متماسكة في مناطق واسعة، مستفيدين من الطبيعة الجغرافية ومن قدرتهم على تحويل المعارك إلى حرب استنزاف. لكن إعادة فتح محاور جديدة أمام القوات المناهضة لهم يمكن أن تضع هذه الدفاعات أمام اختبار مختلف.

ومع ذلك، فإن التقدم في حيس لا يعني أن الطريق نحو الجراحي أو الحديدة أصبح مفتوحاً. فالقتال في هذه المناطق سيكون معقداً، والحوثيون يمتلكون خبرة طويلة في الدفاع والتحصين واستخدام الألغام والطائرات المسيّرة والصواريخ، فضلاً عن قدرتهم على استغلال الجغرافيا المحلية لإبطاء أي تقدم.

لذلك، فإن السؤال الحقيقي ليس ما إذا كانت القوات قادرة على استعادة منطقة جديدة، وإنما هل تستطيع تحويل استعادة حيس إلى سلسلة من المكاسب المتصلة؟

العراق يحاول تحييد اقتصاده عن عقوبات إيران

بغداد - دخل العراق مرحلة جديدة من الحذر الاقتصادي مع اتساع الحملة الأميركية على القنوات المالية المرتبطة بإيران، في وقت باتت فيه بغداد تدرك أن استمرار التعاملات التجارية والمالية مع طهران لا يمثل فقط مسألة علاقات جوار ومصالح اقتصادية، وإنما قد يتحول إلى مصدر خطر مباشر على النظام المصرفي العراقي.

ويأتي اجتماع ائتلاف إدارة الدولة في بغداد، الذي شدد على ضرورة «تجنيب العراق انعكاسات العقوبات الأمريكية» وعلى أن البلاد تمر بظرف مالي لا يحتمل المجازفة، ليعكس هذا القلق بصورة سياسية واضحة.

المسألة بالنسبة إلى بغداد لا تتعلق بإعلان القطيعة مع إيران، فالعلاقة الاقتصادية بين البلدين واسعة ومتداخلة، وإنما بمحاولة رسم مسافة مالية تحول دون أن يصبح العراق جزءاً من شبكة العقوبات التي توسع واشنطن نطاقها لتشمل المؤسسات والأفراد الذين يساهمون في نقل الأموال أو تسهيل التعاملات مع طهران.

وتزداد حساسية الموقف العراقي مع تحول العقوبات الأميركية إلى استهداف المؤسسات المالية خارج إيران نفسها. فقد أعلن وزير الخزانة الأميركي سكوت بيسنت أن واشنطن تتجه إلى فرض عقوبات ثانوية بصورة متكررة، مع التركيز على المؤسسات المالية التي تسهل النشاط المالي الإيراني، محذراً من إمكانية قطع المؤسسات المخالفة عن النظام المالي القائم على الدولار.

وهذا التحول يضع بغداد أمام معادلة صعبة: فالعراق يحتاج إلى الدولار والنظام المصرفي الدولي، لكنه في الوقت نفسه يرتبط بإيران تجارياً واقتصادياً وسياسياً بدرجة تجعل الفصل الكامل بين الاقتصادين شديد الصعوبة.

> العراق يحتاج إلى النظام المصرفي الدولي، لكنه يرتبط بإيران تجاريا واقتصاديا ما يجعل الفصل بين الاقتصادين شديد الصعوبة

وتكمن حساسية الملف في أن العراق يعتمد بصورة كبيرة على النظام المالي الدولي في إدارة إيراداته النفطية وتمويل التجارة واستيراد السلع، فيما تمر أجزاء كبيرة من النشاط التجاري عبر المصارف وشركات الصرافة والتحويلات.

وقد شهد القطاع المصرفي العراقي خلال السنوات الأخيرة إجراءات أميركية متزايدة تستهدف المؤسسات التي تعتبرها واشنطن عالية المخاطر، بينما يواصل البنك المركزي العراقي العمل على تعزيز الامتثال للمعايير الدولية للحد من مخاطر غسل الأموال وتمويل الأنشطة غير المشروعة.

وفي أغسطس/آب الماضي، وصلت إلى العراق دفعة جديدة من النقد الأميركي بقيمة 500 مليون دولار من الاحتياطي الفدرالي الأميركي، في مؤشر على أهمية استمرار العلاقة بين النظام المالي العراقي والمؤسسات المالية الأميركية.

وبالتالي، فإن أي مؤسسة عراقية تصبح موضع اشتباه أميركي بسبب تعاملاتها مع إيران لا تواجه بالضرورة مشكلة محلية فقط، بل يمكن أن تواجه خطر فقدان الوصول إلى القنوات المالية الدولية، وهو ما يجعل بغداد أكثر حساسية تجاه أي نشاط قد يُفسر على أنه التفاف على العقوبات.

وتأتي هذه المخاوف في وقت تكثف فيه الولايات المتحدة ملاحقة ما تصفه بشبكات «الظل» المالية الإيرانية. وتقول وثائق أميركية حديثة إن إيران تستخدم شركات واجهة وشركات صرافة وشبكات مالية متعددة الاختصاصات لإخفاء ملكية الأموال ومصدرها وتسهيل الوصول إلى الدولار والنظام المالي الدولي.

لكن التحدي الأكبر أمام بغداد لا يكمن في المصارف وحدها، بل في تداخل النشاط الاقتصادي مع النفوذ السياسي.

لا يمتلك العراق اقتصاداً منفصلاً تماماً عن شبكة المصالح التي نشأت بعد سنوات طويلة من الصراع السياسي والأمني. وهناك أحزاب وقوى وفصائل مسلحة مرتبطة بإيران تتمتع بنفوذ اقتصادي متفاوت، سواء من خلال شركات أو عقود أو شبكات تجارية، فيما يمثل قطاع الصرافة والتحويل المالي إحدى أكثر المناطق حساسية في أي محاولة لفصل التعاملات العراقية عن التدفقات المالية الإيرانية.

وهنا تظهر معضلة أمام الحكومة: كيف يمكنها فرض قواعد مالية واحدة على جميع المتعاملين، إذا كانت بعض الأنشطة الاقتصادية ترتبط بقوى سياسية تمتلك نفوذاً داخل الدولة وخارج مؤسساتها؟

تقرأون في العدد

- فصل جديد في نزاع النيل! ص2
- سقوط علي الطاهر، وبحث عن غطاء مسيحي ص3
- ساركوزي في رحلة عكسية أسفل قصر الإليزيه ص4

كلمة العرب

بقلم: محمد الصالحين الهوني

رئيس التحرير

رسالة موسكو إلى واشنطن عبر مضيق هرمز

قد لا يكون أخطر ما تفعله روسيا في الشرق الأوسط هو إرسال صاروخ إلى إيران. الأخطر هو أن تساعدها على معرفة كيفية صنعه.

هذه هي الخلاصة الأكثر إثارة للقلق في الكشف الأخير عن برنامج روسي سري، يحمل الاسم C430L، لمساعدة إيران على تطوير تكنولوجيا الدفع بمحركات «رامجت» لصواريخ كروز أسرع من الصوت. فبحسب تحقيق استقصائي نشرته فايننشال تايمز استند إلى مراسلات روسية مسربة وسجلات سفر وبراءات اختراع عسكرية، شارك مهندسون روس كبار في مساعدة إيران على تطوير هذه التكنولوجيا منذ عام 2023، واستمرت الاتصالات الفنية حتى عام 2026. ولم تكن المسألة بيع منظومة صاروخية جاهزة، بل نقل خبرة هندسية يمكن أن تسمح لطهران بتطوير أسلحة جديدة محلياً.

وهنا تكمن أهمية القصة. فالسلاح الجاهز يمكن استهلاكه، أما المعرفة فتتكاثر. إذا تمكنت إيران من إتقان تكنولوجيا الرامجت، فإنها لا تحصل بالضرورة على صاروخ واحد جديد فحسب، بل على أساس هندسي يمكن أن تستخدمه في تطوير أجيال لاحقة من الصواريخ المضادة للسفن والهجوم الأرضي. وهذا ما يجعل التعاون الروسي-الإيراني مختلفاً عن صفقة سلاح تقليدية. الخبرة التي تنتقل من المهندس إلى المهندس، ومن الاختبار إلى الاختبار، قد تكون أكثر قيمة على المدى الطويل من شحنة من الصواريخ.

بحسب التحقيق، كان الجانب الروسي، يساعد الإيرانيين في تحليل بيانات اختبارات الطيران وتحديد مشكلات تتعلق بمنظومة الوقود واستقرار الاحتراق ومدخل الهواء وفوهة المحرك. وتُظهر الوثائق أن خبراء روساً كانوا يناقشون مع الجانب الإيراني نتائج الاختبارات ويقترحون تحسينات تقنية.

وهذا يعني أن موسكو لا تبيع لإيران قدرة عسكرية بقدر ما تساعدها على بناء قاعدة صناعية للقدرة العسكرية.

بالنسبة إلى واشنطن، هذه ليست مسألة تقنية بعيدة. لقد بنت الولايات المتحدة لعقود جزءاً مهماً من قوتها في الخليج على التفوق البحري والجوي، وعلى قدرة حاملات الطائرات والسفن الحربية على العمل بعيداً عن الأراضي الأميركية. لكن انتشار الصواريخ المضادة للسفن، والطائرات المسيّرة، وأجهزة الاستشعار، وقدرات الحرب الإلكترونية، يجعل البيئة التي تعمل فيها القطع البحرية الأميركية أكثر تعقيداً مما كانت عليه في السابق.

إضافة صاروخ أسرع من الصوت، قادر على التحليق على ارتفاع منخفض ويمنح المدافع زمناً أقصر للكشف والاعتراض، لا تعني أن حاملات الطائرات أصبحت عديمة القيمة. لكنها تعني أن تكلفة استخدامها في بيئة بحرية محصورة مثل الخليج يمكن أن ترتفع، وأن المخاطرة السياسية المرتبطة بإرسالها إلى مناطق معينة قد تصبح أكبر.

وهذه تحديداً هي وظيفة الردع الحديث. ليس المطلوب أن تستخدم السلاح حتى يكون فعالاً. يكفي أحياناً أن تقنع الخصم بأن استخدام القوة ستكون له تكلفة غير مقبولة.

لقد كانت إيران تعمل على تكنولوجيا الدفع بمحركات رامجت منذ سنوات، وأظهرت في السابق اهتماماً بتطوير صواريخ مضادة للسفن أسرع من الصوت. وتشير تحليلات عسكرية سابقة إلى أن امتلاك صاروخ بحري أسرع من الصوت يمكن أن يزيد صعوبة الدفاع عنه، خصوصاً عندما يجمع بين السرعة والتحليق المنخفض.

لكن دخول الخبرة الروسية إلى هذه العملية يغير طبيعة المسألة.

إيران ليست دولة تبدأ من الصفر. لديها قاعدة صاروخية محلية واسعة وخبرة طويلة في تطوير الصواريخ الباليستية والمسيّرات وصواريخ كروز. ولذلك فإن القيمة الروسية لا تتمثل بالضرورة في اختراع قدرة لا تملكها إيران، وإنما في تسريع الطريق من التجربة إلى النضج. وهذه نقطة شديدة الأهمية.

القوة العسكرية الحديثة لا تتحدد فقط بعدد الصواريخ الموجودة في المخازن، بل بقدرة الدولة على تطويرها وإصلاحها وتعديلها وإنتاج أجيال جديدة منها. الدولة التي تمتلك المعرفة تستطيع التعلم من الفشل. والدولة التي تعتمد على المورد الخارجي قد تكون أكثر عرضة للانقطاع عندما تتغير السياسة.

روسيا، في هذه الحالة، تساعد إيران على الانتقال من مستورد للتكنولوجيا إلى منتج أكثر استقلالاً لها.

وهذا يخدم طهران على المدى الطويل، لكنه يخدم موسكو أيضاً.

فروسيا تخوض حرباً ممتدة في أوكرانيا في مواجهة الولايات المتحدة وحلفائها الأوروبيين، وقد أصبحت تعتمد بدرجة أكبر على شبكات شراكة عسكرية خارج المجال الأوروبي. إيران بدورها قدمت لروسيا طائرات مسيّرة من طراز «شاهد»، وساهمت في دعم قاعدة الإنتاج الروسية لهذه الطائرات. وفي السنوات الأخيرة، اتسع نطاق التعاون العسكري بين البلدين ليشمل مجالات أكثر حساسية.

> أفضل سلاح أحيانا ليس الذي يدمر ناقلة وإنما الذي يجعل مالكها يتساءل عن جدوى إرسالها... هذه هي قوة الردع الاقتصادي

لكن التعاون في C430L يبدو مختلفاً من حيث نوعية التكنولوجيا. إنه انتقال من تبادل المنظومات إلى تبادل المعرفة. وهنا تصبح المسألة جزءاً من لعبة جيوسياسية أوسع.

روسيا لا تحتاج إلى أن تدخل حرباً مباشرة مع الولايات المتحدة كي تضغط عليها. يمكنها أن تزيد عدد الأزمات التي يتعين على واشنطن أن تأخذها في حساباتها. فإذا كانت الولايات المتحدة مضطرة إلى توزيع قدراتها بين أوروبا والمحيطين الهندي والهادئ والشرق الأوسط، فإن كل نقطة إضافية للضغط يمكن أن تحمل قيمة استراتيجية لموسكو.

لا يعني ذلك أن موسكو تستطيع ببساطة «توريط» واشنطن في حرب أخرى. هذه صياغة أكثر يقيناً مما تسمح به الأدلة. لكن من المعقول النظر إلى التعاون العسكري الروسي-الإيراني باعتباره جزءاً من استراتيجية أوسع لتوسيع كلفة المنافسة على الولايات المتحدة.

وقد لخّصت نيكول غراييفسكي، الباحثة في Sciences Po، الفكرة بوضوح عندما قالت إن برنامج C430L يشير إلى محاولة روسية لتوسيع نطاق حرب أوكرانيا ودفع الولايات المتحدة إلى مسارح مختلفة، مع استعداد موسكو لتحمل قدر أكبر من المخاطرة في المنطقة.

ليبيا 1 دينار – السعودية 2 ريال – مصر 3 جنيه مصري – موريتانيا 120 أوقية – تونس 900 مليم – المغرب 3 دراهم – الجزائر 7 دينارات – البحرين 200 فلس – اليمن 50 ريالا – الكويت 150 فلسا – الإمارات 2 درهم – عمان 200 بيزا – قطر 2 ريال – العراق 2000 دينار – الأردن 500 فلس – سوريا 150 ليرة – السودان 50 دينارا

AUSTRIA 2 € - BELGIUM 2 € - CYPRUS 2 € - FRANCE 2 € - GERMANY 2 € - GREECE 2 € - ITALY 2 € - TURKEY 2.350.000 TL (YTL2.35) - MALTA 2 € - NETHERLANDS 2 € - SPAIN 2 € - SWEDEN 13 KR - SWITZERLAND 3SF - USA 1 $ - UK 1 £

العرب
الإثنين 2026/09/07
السنة 49 العدد 13907

فصل جديد في نزاع النيل!

معركة على النظام الاقتصادي والسياسي الذي سيحكم النيل في العقد المقبل

أخطر ما في الجدل الجديد حول النيل أنه لم يعد يدور فقط حول كمية المياه التي تصل إلى مصر والسودان، أو حول قواعد ملء وتشغيل سد النهضة الإثيوبي، أو حتى حول مستقبل السدود التي تعتزم إثيوبيا إنشاءها على النيل الأزرق.

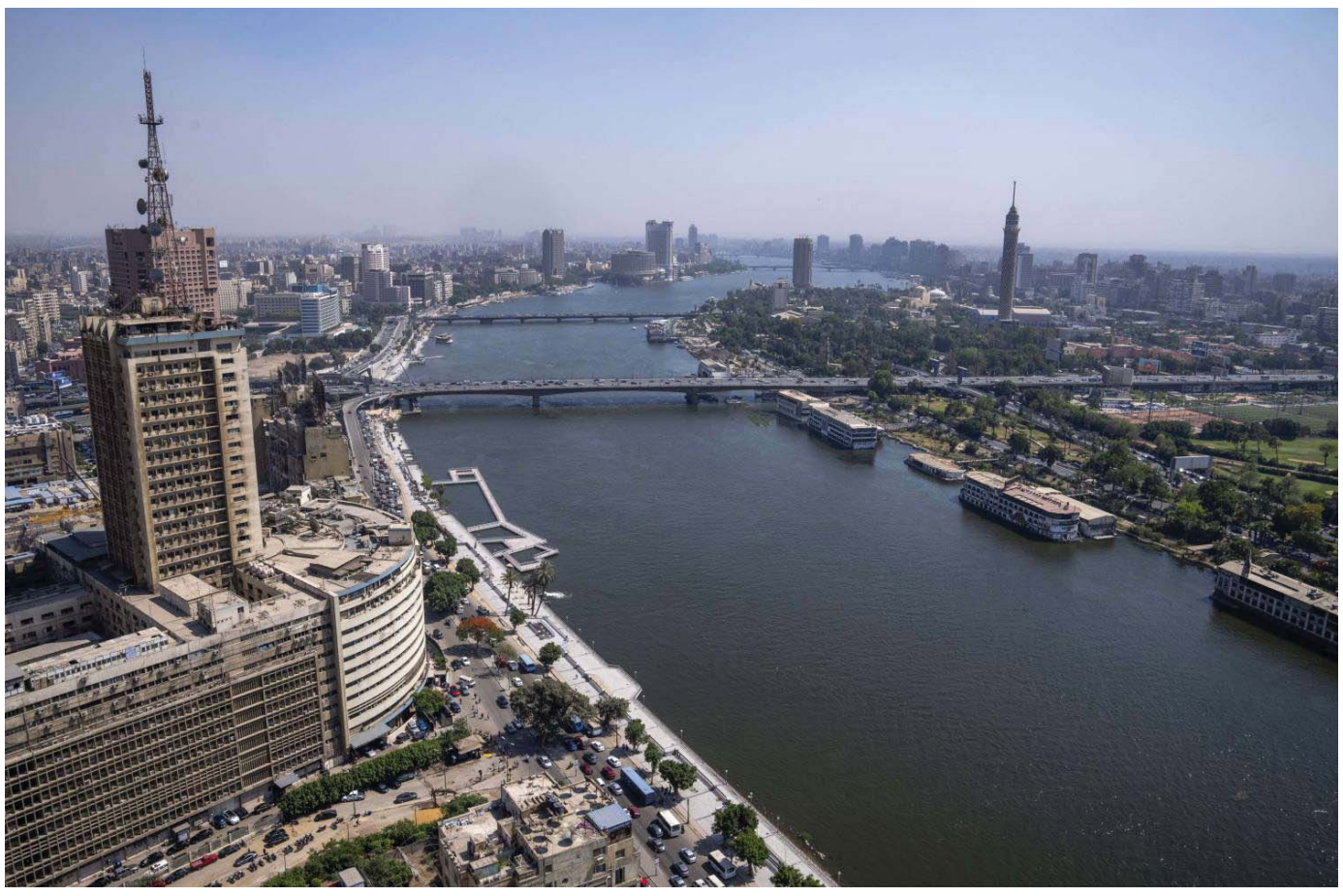

معركة النيل تدخل مرحلة جديدة

لندن - فثمة فكرة جديدة بدأت تتسلل إلى قلب النقاش الدائر حول النيل، وقد تكون أكثر حساسية من كل ما سبق: ماذا لو أصبحت المياه نفسها موضوعاً للتقييم الاقتصادي والتعويض المالي؟ وماذا لو انتقل الخلاف من سؤال «من يملك الحق في استخدام مياه النيل؟» إلى سؤال أكثر تعقيداً: «من يملك القيمة الاقتصادية لهذه المياه؟»

هذه النقلة في الخطاب قد تعني أن معركة النيل تدخل مرحلة جديدة تماماً.

في أواخر آب/أغسطس، قال وزير المياه الإثيوبي السابق شيفيرو جارصو إن بلاده ينبغي أن تطالب مصر بتعويضات عن استخدام موارد نهر النيل، مستنداً إلى فكرة أن إثيوبيا تسهم بنحو 86 في المئة من تدفقات النهر، وأن من حقها أن تبحث عن ترتيبات تعترف بالقيمة الاقتصادية للمياه التي تنبع من أراضيها. وبعد أيام، عاد مسؤول إثيوبي سابق آخر، هو بيرهانو لينجيسو، ليتحدث عن إمكانية المطالبة بمعالجة ما وصفه بخسائر اقتصادية تاريخية وفرص تنموية ضائعة، داعياً إلى إطار يأخذ في الاعتبار تكاليف الفرصة وتقاسم المنافع والقيمة الاقتصادية والبيئية للمياه.

> «من يملك الحق التاريخي؟» لن تكون كافية كما أن الانتقال إلى منطق «من يملك المورد لأنه ينبع من أرضه؟» لن يكون أكثر استدامة

وقبل ذلك، كانت تصريحات لوزير المياه والطاقة الإثيوبي الحالي حبتمو إتيفا قد أثارت النقاش نفسه، عندما تحدث عن ضرورة أن تعوّض مصر إثيوبيا مقابل استخدام مياه النيل، في خطاب يربط بين الموارد المائية والتنمية الاقتصادية وحق إثيوبيا في الاستفادة من مواردها الطبيعية.

من المهم هنا عدم القفز إلى استنتاج أن إثيوبيا تبنت رسمياً سياسة تسعير لمياه النيل أو وضعت مشروعاً قانونياً لفرض رسوم على مصر. لا توجد، في المعطيات المتاحة، سياسة رسمية متكاملة بهذا المعنى. لكن تكرار مفردات «التعويض»، و«القيمة الاقتصادية»، و«الخسائر التاريخية»، و«تقاسم المنافع» في الخطاب الإثيوبي يكشف شيئاً لا يقل أهمية عن القرار الرسمي: هناك محاولة لإعادة تعريف اللغة التي ينبغي أن يُدار بها ملف النيل في المستقبل.

وهذا هو التطور الذي يستحق الانتباه. فلسنوات طويلة، تمحورت المواجهة حول سد النهضة نفسه. كانت مصر تنظر إلى السد باعتباره مشروعاً قد يؤثر في أمنها المائي، بينما كانت إثيوبيا تراه مشروعاً سيادياً وتنموياً، ومصدراً للطاقة وفرصة لإعادة تشكيل موقعها الاقتصادي في شرق أفريقيا. وبين الموقفين، ظل التفاوض يدور حول سرعة ملء الخزان، وقواعد التشغيل، والتصرف في سنوات الجفاف، وتبادل البيانات، وآلية حل النزاعات.

لكن سد النهضة لم يعد مشروعاً على الورق. إثيوبيا افتتحت السد رسمياً في سبتمبر 2025، وأصبح المشروع حقيقة مادية وسياسية واقتصادية لا يمكن تجاهلها. ومع اكتماله، تغير السؤال جزئياً. لم يعد ممكناً اختزال القضية في محاولة منع قيام السد، بل أصبح على دول حوض النيل أن تتعامل مع منظومة جديدة باتت إثيوبيا فيها أكثر قدرة على تخزين المياه وتنظيم جزء من تدفقات النيل الأزرق وإنتاج الطاقة.

وهنا يبدأ الفصل الأكثر حساسية. فإذا كان سد النهضة هو بداية التحول، فإن ما قد يأتي بعده هو الذي سيحدد شكل المنطقة لعقود. إثيوبيا لا تخفي طموحها في استغلال إمكاناتها الهائلة في الطاقة الكهرومائية، وقد برز في الأشهر الأخيرة الحديث عن ثلاثة مشاريع جديدة على النيل الأزرق، هي كارادوبي ومندايا وبيكو أبو، يمكن أن تضيف قدرة كبيرة إلى شبكة الطاقة الإثيوبية إذا انتقلت من مرحلة التخطيط إلى التنفيذ.

بالنسبة إلى أديس أبابا، يمكن النظر إلى هذه المشاريع باعتبارها امتداداً طبيعياً لإستراتيجية تنموية تعتمد على تحويل الجغرافيا المائية إلى قوة اقتصادية. أما بالنسبة إلى القاهرة، فإن القضية مختلفة تماماً. فكل سد جديد على مجرى النيل الأزرق يعني احتمالاً إضافياً لتغيير أنماط التخزين والتدفق، ويجعل مسألة وجود قواعد مشتركة وملزمة لإدارة النهر أكثر إلحاحاً.

ولهذا حذرت مصر من أنها لن تقبل إنشاء سدود جديدة على النيل من دون ترتيبات واضحة، فيما كرر وزير الري المصري هاني سويلم أن بلاده تحتاج إلى آلية قانونية ملزمة لتبادل بيانات تشغيل السدود وإدارة التدفقات.

المفارقة أن اللغة بدأت تتحول لدى الطرفين في اتجاه واحد، وإن كان كل طرف يستخدمها لأغراض مختلفة. إثيوبيا تتحدث أكثر عن «القيمة» و«المنافع» و«التعويض»، بينما تتحدث مصر عن «الأضرار» و«الحقوق» و«الأمن المائي». وفي كانون الثاني/يناير الماضي، ذهب الوزير المصري نفسه إلى حد الحديث عن ضرورة تعويض مصر عن أضرار مرتبطة بمشروع سد النهضة، وإن كان ذلك في سياق مختلف يتعلق بما اعتبرته القاهرة خسائر ناجمة عن تطوير السد.

وهكذا يصبح «التعويض» لغة مشتركة، لكن ليس بالضرورة على المعنى نفسه.

وهنا تكمن خطورة المسألة. فإذا تحول النيل إلى دفتر حسابات تاريخي، فمن سيدفع لمن؟ ومن يحدد قيمة المياه؟ وكيف يمكن احتساب «الفرصة الضائعة»؟ هل تدفع مصر لإثيوبيا لأنها تستخدم مياه النهر؟ وهل تدفع إثيوبيا لمصر إذا أدى تشغيل سد ما إلى تقليل تدفقات معينة في سنوات الجفاف؟ وهل يدخل السودان في الحساب باعتباره دولة مصب وعبور، أم باعتباره طرفاً له مصالحه الخاصة؟ وهل يمكن أصلاً اختزال قيمة نهر عابر للحدود في أرقام مالية؟

القانون الدولي للمجاري المائية لا يقدم إجابة بسيطة من هذا النوع. فالمبادئ الأساسية التي تطورت حول الأنهار الدولية تقوم على الاستخدام المنصف والمعقول، وعدم التسبب في ضرر ذي شأن، والتعاون وتبادل المعلومات، والمشاركة في إدارة الموارد المشتركة. ولا توجد قاعدة عامة مستقرة تقول إن الدولة الواقعة في أعلى المجرى تملك المياه التي تنبع من أراضيها بحيث تستطيع بيعها للدول الواقعة في أسفل النهر.

وهذا فارق جوهري بين تقاسم المنافع وبيع المياه. تقاسم المنافع مفهوم يمكن أن يشكل أساساً لتعاون إقليمي واسع. تستطيع إثيوبيا أن تحصل على عوائد من إنتاج الكهرباء وتصديرها، ويمكن لمصر والسودان أن يستفيدا من انتظام أكبر في التدفقات وتقليل مخاطر الفيضانات وتحسين إدارة فترات الجفاف، ويمكن للدول الثلاث أن تستثمر في الزراعة والطاقة والنقل والأسواق الإقليمية. في هذه الحالة لا يكون الماء نفسه سلعة تُباع، وإنما تصبح المنافع التي ينتجها التعاون حول الماء قابلة للتوزيع والاستثمار.

أما تحويل المياه الطبيعية العابرة للحدود إلى سلعة لها سعر تفرضه دولة المنبع على دول المصب، فهو أمر أكثر تعقيداً بكثير، ليس فقط من الناحية القانونية، وإنما من الناحية السياسية أيضاً. لأن قبول هذا المنطق قد يفتح الباب أمام إعادة تعريف كل الأنهار الدولية تقريباً وفق قاعدة مختلفة: الدولة التي تقع في أعلى النهر تستطيع المطالبة بثمن المورد الذي يمر عبر أراضيها.

وسيكون ذلك تحولاً جذرياً في النظام المائي العالمي.

التنافس الإقليمي حول موارد النيل

لكن الخطورة الحقيقية بالنسبة إلى مصر لا تكمن فقط في احتمال فرض سعر على المياه. تكمن في أن يتحول هذا الخطاب إلى قاعدة تفاوضية جديدة تفرض على القاهرة التعامل مع النيل باعتباره أصلاً اقتصادياً يخضع لموازين القوة، وليس فقط مورداً طبيعياً تحكمه قواعد قانونية وتاريخية.

مصر دولة شديدة الاعتماد على النيل، وهذه حقيقة جغرافية لا يمكن التفاوض حولها بسهولة. وبالنسبة إلى دولة يبلغ فيها متوسط الموارد المائية المتجددة محدوداً مقارنة بحجم السكان والاحتياجات الاقتصادية، فإن أي تغيير مستمر في تدفقات النهر يمكن أن تكون له انعكاسات على الزراعة والأمن الغذائي والصناعة والمدن والاستقرار الاجتماعي. لذلك فإن القاهرة لا تستطيع التعامل مع فكرة «تسعير المياه» باعتبارها مجرد اقتراح اقتصادي قابل للمساومة.

لكن الرد المصري الأكثر ذكاءً قد لا يكون في رفض فكرة «القيمة الاقتصادية» برمتها، وإنما في إعادة تعريفها.

فإذا كانت إثيوبيا تريد أن تتحدث عن القيمة الاقتصادية للنيل، تستطيع مصر أن تقول إن للنهر قيمة اقتصادية هائلة بالفعل، لكنها ليست قيمة الماء وحده. هناك قيمة الكهرباء التي يمكن إنتاجها، وقيمة الفيضانات التي يمكن الحد منها، وقيمة الجفاف الذي يمكن تخفيف آثاره، وقيمة المعلومات والبيانات التي تسمح للدول بالتخطيط، وقيمة الأسواق الإقليمية التي يمكن أن تنشأ حول الطاقة والزراعة والنقل.

وهنا يمكن أن تتحول الأزمة إلى فرصة. بدلاً من سؤال «كم تدفع مصر لإثيوبيا مقابل المياه؟»، يمكن طرح سؤال أكثر عقلانية: كيف توزع الدول الثلاث قيمة التعاون حول النهر؟

إثيوبيا تريد الطاقة والتنمية والاستقلال الاقتصادي. مصر تريد الأمن المائي والقدرة على التنبؤ بالتدفقات. السودان يحتاج إلى الاستقرار المائي والطاقة والحماية من مخاطر الفيضانات، فضلاً عن مصالحه الزراعية والكهربائية. هذه المصالح ليست متطابقة، لكنها ليست متناقضة بالضرورة.

المشكلة أن السياسة سبقت الاقتصاد، وأن انعدام الثقة جعل كل مشروع جديد يبدو وكأنه خطوة في لعبة صفرية: ما تكسبه إثيوبيا تخسره مصر، وما تحميه مصر تعتبره إثيوبيا تقييداً لسيادتها.

لكن الأنهار لا تعمل بهذه الطريقة. فالمياه لا تعرف الحدود السياسية التي رسمتها الخرائط. والسد لا يوجد في فراغ جغرافي. والطاقة التي تنتج في إثيوبيا يمكن أن تعبر الحدود، والاستثمارات المصرية يمكن أن تصل إلى إثيوبيا، والأسواق السودانية يمكن أن تكون جزءاً من شبكة إقليمية أوسع. وحتى البيانات التي تبدو اليوم موضوعاً تقنياً يمكن أن تصبح أساساً لبناء الثقة إذا تحولت من ورقة تفاوضية إلى مؤسسة مشتركة.

وهنا يأتي السودان، الدولة التي قد تكون أكثر الدول تأثراً بالتحولات الجارية وأقلها قدرة على فرض شروطها في الوقت الراهن. فالسودان ليس مجرد طرف ثالث بين القاهرة وأديس أبابا. موقعه الجغرافي يجعله في قلب معادلة النيل، لأنه يقع بين سد النهضة ومصر، ولديه مصالح مباشرة في الكهرباء والزراعة والفيضانات وتشغيل السدود. لكن الحرب السودانية أضعفت مؤسسات الدولة وقدرتها على لعب الدور الذي كان يمكن أن تلعبه في التفاوض الإقليمي.

وقد يكون ذلك أحد أكبر الخسائر غير المرئية في أزمة النيل: أن الدولة التي يفترض أن تكون جسراً بين طرفي النزاع أصبحت منشغلة بإعادة بناء نفسها.

وفي الوقت نفسه، فإن دخول الولايات المتحدة على خط الأزمة، مع عرض الرئيس دونالد ترامب التوسط بين مصر وإثيوبيا، يعكس حقيقة أخرى: ملف النيل لم يعد قضية ثنائية أو أفريقية محضة، بل أصبح جزءاً من معادلات الأمن والطاقة والغذاء والاستقرار الإقليمي.

> إذا تحول النيل إلى دفتر حسابات تاريخي فمن سيدفع لمن؟ ومن يحدد قيمة المياه؟ وكيف يمكن احتساب «الفرصة الضائعة»؟

لكن أي وساطة خارجية لن تستطيع حل المشكلة إذا لم تتغير طبيعة التفكير داخل الدول الثلاث.

فالعودة إلى معركة «من يملك الحق التاريخي؟» لن تكون كافية، كما أن الانتقال إلى منطق «من يملك المورد لأنه ينبع من أرضه؟» لن يكون أكثر استدامة. المستقبل يحتاج إلى صيغة ثالثة، تعترف بحق إثيوبيا في التنمية، وبحاجة مصر إلى الأمن المائي، وبمصالح السودان، من دون تحويل النهر إلى ملكية وطنية مجزأة.

وقد يكون هذا هو الدرس الأهم الذي يفرضه سد النهضة بعد اكتماله: لا يمكن إدارة نهر دولي بمنطق السيادة المنفردة، كما لا يمكن إدارة التنمية بمنطق الخوف المتبادل.

السد أصبح موجوداً، لكن النظام الذي سيحكمه لم يكتمل بعد.

وهذه هي المساحة التي ينبغي أن يتحرك فيها التفاوض.

فبدلاً من أن تركز الدول الثلاث على الماضي، يمكنها أن تبدأ في بناء اقتصاد إقليمي حول النهر. يمكن أن تصبح الكهرباء الإثيوبية جزءاً من سوق إقليمية أوسع، ويمكن تطوير مشروعات زراعية مشتركة، ويمكن الاستثمار في تقنيات الري الحديثة، ويمكن إنشاء منظومات إنذار مبكر للفيضانات والجفاف، ويمكن بناء آليات دائمة لتبادل البيانات، ويمكن ربط إدارة السدود بمؤشرات مناخية مشتركة، بحيث لا يصبح قرار التشغيل في دولة ما مفاجأة إستراتيجية لدولة أخرى.

وهذا هو الفارق بين إدارة النزاع وإدارة المستقبل.

قد تستمر إثيوبيا في استخدام خطاب «القيمة الاقتصادية» للمياه باعتباره أداة تفاوضية، وقد تستمر مصر في التشديد على أن النيل مسألة وجودية لا يمكن تحويلها إلى صفقة تجارية. وربما تظل المسافة بين الموقفين واسعة. لكن الطرفين يحتاجان في النهاية إلى الاعتراف بحقيقة بسيطة: لا تستطيع إثيوبيا تحويل موقعها الجغرافي إلى احتكار دائم للنهر، ولا تستطيع مصر إعادة عقارب الساعة إلى ما قبل سد النهضة.

أما السودان، فسيبقى الطرف الذي لا يمكن تجاهله مهما تبدلت التحالفات.

لهذا فإن السؤال الحقيقي الذي تطرحه المرحلة الجديدة ليس ما إذا كان النيل سيصبح سلعة بالمعنى الحرفي. الأرجح أن الطريق إلى ذلك أكثر تعقيداً مما توحي به التصريحات السياسية. السؤال الأعمق هو ما إذا كانت دول الحوض ستبدأ في التعامل مع المياه باعتبارها أصلاً اقتصادياً مشتركاً يمكن أن يولد قيمة مشتركة، بدلاً من التعامل معها باعتبارها أداة للضغط والسيادة والمساومة.

النيل ليس سلعة يمكن ببساطة تسعيرها، لأن النهر أكبر من أن يُختزل في فاتورة. لكنه ليس أيضاً مورداً بلا قيمة اقتصادية. القيمة موجودة في الكهرباء، وفي الزراعة، وفي استقرار التدفقات، وفي تقليل مخاطر الفيضانات والجفاف، وفي الأسواق التي يمكن أن تنشأ حوله، وفي السلام الذي يمكن أن ينتج عن إدارة رشيدة للمياه.

وهنا ربما تكمن المفارقة الكبرى: قد تكون إثيوبيا محقة في القول إن للنيل قيمة اقتصادية، وقد تكون مصر محقة في رفض تحويل هذه القيمة إلى فاتورة للمياه. وبين الموقفين توجد مساحة واسعة لم تُستثمر بعد.

إن مستقبل النيل لن يتحدد فقط بعدد السدود التي تبنى على النهر الأزرق، ولا بعدد مليارات الأمتار المكعبة التي تدخل خزاناتها، بل بالقواعد التي ستنشأ حول هذه السدود، وبالثقة التي تستطيع الدول الثلاث بناءها، وبالقدرة على تحويل المياه من سبب للصراع إلى أساس للتكامل.

فالمعركة الحقيقية لم تعد حول سد واحد. إنها معركة على النظام الاقتصادي والسياسي الذي سيحكم النيل في العقد المقبل والقرن المقبل. والسؤال الذي سيحدد مستقبل النهر ربما لن يكون في النهاية: كم تدفع مصر لإثيوبيا مقابل المياه؟ بل: كم تستطيع مصر وإثيوبيا والسودان أن يربحوا إذا توقفوا عن تسعير المياه وبدأوا في تسعير التعاون؟

العرب
الإثنين 2026/09/07
السنة 49 العدد 13907

اللعبة باقية، الأدوات تغيرت

هاني سالم مسهور
كاتب يمني

لم تمت «لعبة الأمم» التي كتب عنها مايلز كوبلاند، ولم تغادر القوى الكبرى غرف الخرائط، ولم تتوقف الإمبراطوريات عن حساب المسافات بين الموانئ والحقول والمضائق والعواصم. الذي تغير هو شكل الطاولة، ونوعية القطع، وسرعة الحركة. كانت الإمبراطوريات في القرن العشرين تقيس قوتها بعدد حاملات الطائرات والقواعد والجيوش، أما القرن الحادي والعشرون فقد أضاف إلى المدفع رقاقة إلكترونية، وإلى البارجة خوارزمية، وإلى الحصار العسكري عقوبة مصرفية، وإلى الجغرافيا الطبيعية جغرافيا أخرى من البيانات والكابلات والأقمار الصناعية ومراكز الحوسبة.

قال فرانكلين روزفلت عشية دخول الولايات المتحدة الحرب العالمية الثانية إن أميركا يجب أن تصبح «الترسانة العظيمة للديمقراطية». كان الرجل يرى ما وراء الدخان؛ يعرف أن الحرب لا تُربح في الخنادق وحدها، وإنما في المصانع التي تنتج أسرع، والموانئ التي تشحن أكثر، والاقتصاد الذي يستطيع أن يطعم الجبهة من دون أن ينهار ظهره في الداخل.

بعد أكثر من ثمانية عقود، ما زالت أميركا «ترسانة»، غير أن ترسانتها أصبحت أكبر من مخازن السلاح.

الدولار سلاح، والرقاقة سلاح، والعقوبات سلاح، وشركة التأمين سلاح، والقمر الصناعي سلاح، والمنصة الرقمية سلاح، ومركز البيانات سلاح، والذكاء الاصطناعي أصبح العقل الذي يستطيع مضاعفة فاعلية كل هذه الأدوات في وقت واحد.

ومن هنا يبدو وصف العالم بأنه «متعدد الأقطاب» صحيحاً في ظاهره وناقصاً في جوهره. فالصين قطب صناعي واقتصادي وتكنولوجي هائل، وروسيا قوة نووية وعسكرية وطاقوية، والاتحاد الأوروبي كتلة اقتصادية وتنظيمية يصعب تجاوزها، غير أن وجود أقطاب متعددة لا يعني وجود مراكز متساوية للقوة.

السؤال الحقيقي ليس: كم قطباً في العالم؟

السؤال: من يستطيع أن يحول قوته الوطنية إلى قواعد يضطر الآخرون إلى العيش داخلها؟

هنا ما زالت الولايات المتحدة تقف في مساحة مختلفة. الصين تنافسها، روسيا تتحداها، أوروبا تفاوضها، لكن واشنطن ما زالت القوة الأقدر على أن تضع الدولار والبارجة والرقاقة والقمر الصناعي والخوارزمية وشبكة التحالفات فوق الطاولة نفسها، ثم تحركها باتجاه هدف واحد.

وجاء الذكاء الاصطناعي ليضاعف هذه الأفضلية.

فالذكاء الاصطناعي ليس صناعة جديدة تضاف إلى الصناعات القديمة، إنه مضاعف للقوة نفسها؛ يختصر زمن الاستخبارات، ويقرأ صور الأقمار الصناعية، ويربط البيانات الاقتصادية بالعسكرية، ويراقب البحار، ويطور الحرب السيبرانية، ويمنح القرار سرعة كانت تحتاج في زمن كوبلاند إلى غرف ممتلئة بالمحللين والخرائط والملفات.

لكن المفارقة المدهشة أن أكثر تقنيات المستقبل تقدماً تعيد العالم إلى أقدم حقائق القوة: الطاقة.

فالخوارزمية لا تعمل في الفراغ. خلف كل مركز بيانات محطة كهرباء، وخلف كل قدرة حاسوبية هائلة طلب هائل على الطاقة، وخلف الثورة الرقمية مصانع ومعادن ومياه تبريد وشبكات نقل. وهكذا تعيدنا شاشة الذكاء الاصطناعي المضيئة إلى برميل النفط وأنبوب الغاز والمفاعل النووي والممر البحري.

وهنا تصبح الجيواقتصاد مفتاحاً لفهم حركة النظام العالمي.

لم تعد السيطرة تعني أن ترفع علمك فوق حقل النفط، وإنما أن تضمن ألا يستطيع خصمك استخدام ذلك الحقل ضدك. ولا تحتاج القوة العظمى إلى امتلاك كل برميل، يكفيها أن تمنع منافسها من التحكم في البرميل الذي يحتاج إليه العالم، وأن تبقى قادرة على حماية الطريق الذي يعبر منه.

لهذا يبدو مضيق هرمز أكبر من خرائطه.

هرمز ليس ممراً بين ضفتين فقط، إنه عقدة تربط حقول الخليج العربي بمصانع آسيا، والناقلة بشركة التأمين، وشركة التأمين بالمصرف، والمصرف بالدولار، والدولار بالقرار السياسي.

وإذا تحركت قطعة واحدة في هذه السلسلة اهتزت أسعار الطاقة في قارات بعيدة.

الحصار في القرن الحادي والعشرين لم يعد سوراً.

الحصار أصبح شبكة.

ومن هرمز تمتد الخريطة غرباً عبر بحر العرب وخليج عدن حتى تصل إلى العقدة الأخرى التي لا تقل حساسية: باب المندب.

من يقرأ هرمز من دون باب المندب يقرأ نصف كتاب الجغرافيا.

فباب المندب هو البوابة التي يدخل منها المحيط الهندي إلى البحر الأحمر ثم قناة السويس والبحر المتوسط.

وعندما يضطرب هذا الممر لا تتوقف سفينة أمام اليمن فقط؛ ترتفع كلفة التأمين في لندن، وتتغير مسارات الناقلات، وتتأخر البضائع في أوروبا، وتضطرب حسابات الطاقة والتجارة بين آسيا والغرب.

وهنا ستعيد الجغرافيا تقديم لاعبين ربما يكون دورهما في العقود المقبلة أكبر كثيراً من حجمهما الاقتصادي الراهن: دولة الجنوب العربي وصوماليلاند.

فعدن والمكلا وسقطرى ليست أسماء معلقة على ذاكرة تاريخية، وبربرة ليست ميناء أفريقياً بعيداً عن مركز العالم.

هذه نقاط ارتكاز على واحد من أهم الشرايين البحرية للكوكب. وإذا استقرت التحولات السياسية بما يسمح ببناء مؤسسات موثوقة وقوى أمنية محترفة، فإن الضفتين الآسيوية والأفريقية لخليج عدن تستطيعان إنتاج منظومة متقدمة لصيانة المنطقة والقرن الأفريقي من الإرهاب والقرصنة وتهريب السلاح والشبكات العابرة للحدود.

الجغرافيا هنا تمنح دولة الجنوب العربي وظيفة تتجاوز حدودها.

فالدولة المستقرة على ساحل يمتد من باب المندب إلى بحر العرب لن تكون رقماً سياسياً جديداً في شبه الجزيرة العربية فقط؛ يمكن أن تصبح ركناً من أركان الأمن البحري العالمي، وشريكاً في حماية الطريق الذي يصل آسيا بأوروبا. وعلى الضفة الأخرى، تستطيع صوماليلاند أن تقدم الوظيفة ذاتها من بوابة بربرة والقرن الأفريقي. فالقرن الجديد لن يحمي بحاره بالأساطيل الكبرى وحدها. ستصبح الدول المطلة على الممرات هي خطوط الدفاع الأولى، بينما تقدم القوى الكبرى الاستخبارات والتكنولوجيا والردع والقدرات التي لا تستطيع الدول الأصغر امتلاكها منفردة.

> لم تعد لعبة الأمم مجرد خرائط وجيوش؛ بل شبكة معقدة تجمع الطاقة والرقاقات والبيانات والتحالفات حيث تتحرك الخريطة نفسها قبل أن تتحرك القطع

ومن هنا يجب إعادة فهم الحديث عن "الانسحاب الأميركي من الشرق الأوسط".

أميركا تستطيع سحب جندي، لكنها لا تستطيع سحب الجغرافيا.

لا تستطيع قوة عالمية تنافس الصين أن تغادر منطقة تحتوي على هرمز وباب المندب وقناة السويس، وتمتلك جزءاً هائلاً من احتياطيات الطاقة، وتقع بين آسيا وأفريقيا وأوروبا. ما تستطيع واشنطن فعله هو تغيير طريقة وجودها.

قال دوايت آيزنهاور إن «عنصراً حيوياً في حفظ السلام هو مؤسستنا العسكرية»، قبل أن يحذر في خطابه الوداعي نفسه من النفوذ غير المبرر للمجمع العسكري الصناعي. وبين الفكرتين توجد معادلة أميركية ما زالت قابلة للحياة: امتلاك القوة من دون تحويل استخدامها الدائم إلى غاية.

وهذا ما يمكن أن نراه في الشرق الأوسط المقبل: أميركا أقل حضوراً في الخطوط الأمامية، وأكثر وجوداً في السماء والبحر والفضاء والاقتصاد والتكنولوجيا والاستخبارات. حلفاؤها في المقدمة، وهي خلفهم تمنح شبكة الأمن قدرتها على الردع.

وهنا تكتسب التحالفات البينية قيمتها الحقيقية.

فالأمن الإقليمي المستدام لا يمكن أن يبقى خدمة أميركية تستهلكها دول المنطقة. يجب أن يتحول إلى منتج إقليمي تصنعه دول تمتلك مصلحة في حماية الاستقرار، فيما توفر واشنطن المظلة الاستراتيجية والتكنولوجيا والقدرات النوعية.

ومن هذه الزاوية تصبح الاتفاقيات الإبراهيمية أكبر من فكرة التطبيع نفسها.

إنها، إذا تطورت، نواة محتملة لشبكة مصالح في التجارة والتكنولوجيا والطاقة والأمن البحري والدفاع الجوي والذكاء الاصطناعي، مع ضرورة بقاء التسوية العادلة للقضية الفلسطينية عنصراً ضرورياً لاستقرار أي بناء إقليمي طويل الأمد.

فالتحالف الأكثر بقاء ليس الذي يجمع الدول حول عدو فقط، وإنما الذي يجعل السلام نفسه مصلحة يصعب التخلي عنها.

قال ونستون تشرشل في هارفارد عام 1943: «ثمن العظمة هو المسؤولية». والقوة الأميركية في القرن الحادي والعشرين ستُختبر في قدرتها على ممارسة المسؤولية من دون العودة في كل أزمة إلى الاحتلال والحروب المفتوحة.

وهنا قد تكون الاتفاقيات الإبراهيمية، مدعومة أميركياً، جزءاً مركزياً من هندسة أوسع تمتد من شرق المتوسط إلى الخليج العربي، ومن هرمز إلى باب المندب، ومن شبه الجزيرة العربية إلى القرن الأفريقي.

ليست نسخة جديدة من حلف بغداد، ولا مظلة عسكرية كلاسيكية تحمل توقيع القرن الماضي. إنها، في صورتها الأكثر نضجاً، شبكة مصالح؛ موانئ مرتبطة، اقتصادات متداخلة، دفاعات تتبادل المعلومات، بحار تحرسها الدول المطلة عليها، واستثمارات تجعل تكلفة إشعال الحرب أعلى من أرباحها.

وهنا يعود الشرق الأوسط إلى لعبة الأمم، لكن بصورة مختلفة.

لا بوصفه رقعة تحرك القوى الكبرى فوقها قطعها، وإنما منطقة تستطيع دولها أن تصبح جزءاً من صناعة قواعد اللعبة نفسها.

فالعالم القادم لن يحكمه من يمتلك أكبر جيش فقط، ولا من ينتج أكبر اقتصاد فقط. ستذهب الأفضلية لمن يستطيع جمع الطاقة والحوسبة والمال والجغرافيا والبيانات والتحالفات والسردية داخل منظومة واحدة.

وقد تكون هذه هي الحقيقة التي ستحدد العقود المقبلة.

العالم متعدد الأقطاب، نعم، لكنه لم يصبح متعدد القوة بالتساوي.

والولايات المتحدة، ما دامت قادرة على جمع البرميل والدولار والرقاقة والبارجة والخوارزمية والحليف داخل معادلة واحدة، ستبقى في قلب النظام الذي يحاول الآخرون إعادة تشكيله.

لقد تغيرت لعبة الأمم.

لم تعد القطع وحدها تتحرك فوق الخريطة.

الخريطة نفسها أصبحت تتحرك، ومن لا يعرف موقعه عليها قد يكتشف متأخراً أنه لم يكن لاعباً في اللعبة، وإنما كان إحدى قطعها.

سقوط علي الطاهر، وبحث عن غطاء مسيحي

خطاب خارج عن السياق السياسي

خيرالله خيرالله
إعلامي لبناني

ذهب محللون لبنانيون تابعون لـ"حزب الله" إلى تأكيد أن تلة علي الطاهر في جنوب لبنان هي في أهمّية مضيق هرمز. سقطت التلة التي باتت تحت سيطرة إسرائيل وبقيت "الجمهوريّة الإسلاميّة" تسعى إلى ابتزاز العالم عن طريق هرمز. لا بدّ من إعطاء كلّ حدث حجمه الحقيقي ذلك أنّ بحث "حزب الله" عن غطاء مسيحي لسلاحه ونهجه الرافض للمفاوضات المباشرة مع إسرائيل يعطي فكرة عن عمق المأزق الذي يعاني منه حزب ليس سوى ميليشيا مذهبيّة في خدمة "الحرس الثوري" الإيراني.

انتهى "حزب الله" الذي عرفناه بكل جبروته وسلاحه وقدراته الماليّة. يؤكد ذلك خسارته تلة علي الطاهر ذات الأهمّية الكبيرة من الناحية الإستراتيجيّة. في الواقع، أفلس "الحزب" الذي كان يعتبر نفسه قادرا على لعب أدوار تتجاوز لبنان، في سوريا واليمن، وفي مرحلة معيّنة في البحرين، على سبيل المثال وليس الحصر. بات حجمه لبنانيا أكثر من أي وقت.

ليس ما يؤكّد حال الإفلاس أكثر من فتح دفاتر قديمة من نوع دفتر العلاقة مع "التيار العوني"، نسبة إلى ميشال عون الذي لم يكن لديه من هدف غير الوصول إلى موقع رئيس الجمهوريّة بأي ثمن كان.

> بين «التيار العوني» الذي لا يمثل أكثر من غطاء مترهل وبرّي الذي يحاول إظهار وجود طائفة شيعيّة متماسكة يظلّ السؤال الأساسي من يزيل الاحتلال الإسرائيلي وما ثمن إزالته

لا يبحث في دفاتره القديمة غير التاجر المفلس الذي يعتقد أنّ لديه ديونا لا يزال في استطاعته تحصيلها. لا يدرك "حزب الله" أنّ "التيّار العوني" الذي على رأسه حاليا النائب جبران باسيل يتساوى معه في درجة الإفلاس. لا يملك باسيل وآخرون على شاكلته، غير محاولة تعويم الذات عن طريق رفض سلاح "حزب الله"، إرضاء لما بقي لديه من قاعدة مسيحيّة من جهة، والتركيز على أن الجيش اللبناني هو الطرف الوحيد الذي يمتلك حصرية السلاح من جهة أخرى. منذ متى هذا الحرص من "التيار العوني" على الجيش اللبناني!

خضع ميشال عون طوال عشر سنوات، أي منذ توقيعه وثيقة مار مخايل مع حسن نصرالله في شباط – فبراير 2006 لامتحانات استمرت عشر سنوات. نجح في كلّ تلك الامتحانات التي أجراها له "الحزب"، بما في ذلك تبرير اغتيال عنصر من "حزب الله" للضابط الطيار سامر حنا لمجرد ذهابه في طائرة هليكوبتر إلى منطقة تقع تحت سيطرة "الحزب" في جنوب لبنان. برّر ميشال عون قتل ضابط طيار لبناني حلق فوق أرض لبنانيّة بقوله: "ما الذي جاء يفعله (سامر حنا) هناك"!

بات مطلوبا من طرف مفلس تغطية طرف مفلس آخر. لا يفيد ذهاب وفد من "حزب الله" للقاء وفد "عوني" في شيء. لن تفيد في شيء أيضا جولة يقوم بها وفد من "الحزب" على قوى سياسيّة أخرى وذلك من أجل تبرير احتفاظ "الحزب" بسلاحه الذي ليس سوى سلاح في خدمة إيران ومشروعها التوسّعي في المنطقة. إنّه مشروع سقط في سوريا قبل أن يسقط في إيران نفسها التي باتت في حرب تدافع فيها عن مستقبل نظامها، نظام "الجمهوريّة الإسلاميّة". لم تعد للنظام الإيراني أي علاقة بما يدور في العالم وفي المنطقة منذ السابع من تشرين الأوّل – أكتوبر 2023 يوم شنت "حماس" هجوم "طوفان الأقصى" مستهدفة مستوطنات إسرائيلية في منطقة غلاف غزّة. بعد "طوفان الأقصى" تغيّرت إسرائيل وتغيرت المنطقة أيضا، فيما رفضت إيران أن تتغيّر!

المستغرب أنّ "حزب الله" يبحث عن غطاء لسلاحه في وقت يشهد جنوب لبنان مأساة حقيقيّة. يمثل تلك المأساة، التي تعني عودة الاحتلال الذي رحل في العام 2000، تدمير إسرائيل نحو سبعين قرية وتهجير ما يزيد على مليون مواطن. مثل هذا الواقع لا يعني شيئا لدى "الحزب". يبحث "الحزب" فقط عن إيجاد مبرّر داخلي للاحتفاظ بسلاحه. هناك حزب، تابع لإيران، يعتقد أنّ الاحتفاظ بالسلاح أهمّ من السعي إلى التخلّص من الاحتلال. إنّه حزب يعرف أنّ وجوده مرتبط بهذا السلاح الذي لم يكن في يوم من الأيام سوى سلاح يستهدف إخضاع المواطن اللبناني والدولة اللبنانيّة وجعلهما تحت الوصاية الإيرانيّة.

من في لبنان مستعدّ لتغطية السلاح الميليشيوي والمذهبي الذي يعني أوّل ما يعنيه بقاء الاحتلال الإسرائيلي؟ الواضح أنّ "التيار العوني" صار العنوان الخطأ، لا لشيء سوى لأنّه حقق المطلوب تحقيقه من خلال "حزب الله" وسلاحه، أي وصول ميشال عون إلى قصر بعبدا.

لم تبق لدى "حزب الله" سوى ورقة الرئيس نبيه برّي الذي كان مفترضا به تذكّر تغييب الإمام موسى الصدر بطريقة أفضل وليس بخطاب خارج عن السياق السياسي في لبنان والمنطقة. كان خطاب برّي خارج الموضوع المطروح كونه تحدّث عن الوضع اللبناني كما لو أن البلد لا يزال في ثمانينات القرن الماضي. وقتذاك، في العام 1983، لعب النظام السوري الذي كان على رأسه حافظ الأسد دورا أساسيا في إسقاط اتفاق 17 أيار الذي لن يستطيع لبنان الحصول على أفضل منه في ضوء موازين القوى القائم.

> لا يدرك «حزب الله» أنّ «التيّار العوني» الذي على رأسه حاليا النائب جبران باسيل يتساوى معه في درجة الإفلاس

على الرغم من ذلك كلّه، لا يمكن الاستهانة بموقف نبيه برّي الذي يبدو أن لديه أسبابا تدعوه إلى التعامي عن حقيقة الوضع اللبناني وتجاهل ما يدور فعلا على أرض الجنوب... ومراعاة إيران إلى أبعد حدود. هل يعي رئيس حركة "أمل" الذي يوفّر غطاء جدّيا لـ"حزب الله" أبعاد ما يقوم به في حين كان في استطاعته التعاطي مع الواقع اللبناني وواقع الجنوب بدل الهرب منهما؟

بين "التيار العوني" الذي لا يمثل أكثر من غطاء مترهل ونبيه برّي الذي يحاول إظهار وجود طائفة شيعيّة متماسكة، وأنّ لا فارق بين "أمل" و"حزب الله"، يظلّ السؤال الأساسي من يزيل الاحتلال الإسرائيلي وما ثمن إزالته.

الأكيد أنّ سلاح "حزب الله" مرشح لإزالة الجنوب وربّما لبنان بغض النظر عن كل ما يمكن أن يحصل عليه من تغطيات مصدرها جهات تحتاج إلى من يغطيها...

العرب
أول صحيفة عربية صدرت في لندن
1977 أسسها
أحمد الصالحين الهوني

رئيس التحرير
محمد أحمد الهوني

المدير العام
صلاح أحمد الهوني

مدير التحرير
مختار الدبابي

www.alarab.co.uk
editor@alarab.co.uk

العرب
الإثنين 2026/09/07
السنة 49 العدد 13907

ساركوزي في رحلة عكسية أسفل قصر الإليزيه

«يوميات سجين» شهادة عن السلطة والقضاء ووحدة الإنسان

تأملات ساركوزي أنقذته من عزلته

رزان نعيم المغربي
كاتبة وروائية وصحافية ليبية

تمتلك أدبيات السيرة الذاتية، والمذكرات، ويوميات السجون سلطة استثنائية تفوق ما تمنحه معظم الأجناس الأدبية الأخرى؛ فهي نصوصٌ تتجاوز حواجز "الذائقة الانتقائية" لدى القراء. قد يتردد القارئ طويلاً أمام رواية تجريبية، أو يستثقل عملاً فلسفياً، لكنه يُقبل بفضول نهم لقراءة مذكرات السياسي حين يسقط عن عرشه.

يأتي شغف القرّاء بالسير من رغبة إنسانية دفينة في النظر عبر ثقب الباب، ومطالعة «الحقيقة العارية» دون أقنعة أو حيل تخييلية؛ رغبة تتقدم على البحث عن بلاغة إنشائية، وتدفع القارئ إلى مراقبة صاحب القرار وهو يتجرد قسرًا من أبهته وحصانته ليواجه عزلته وضعفه الإنساني.

تتجسد هذه المفارقة بأقسى صورها في كتاب «يوميات سجين» للرئيس الفرنسي الأسبق نيكولا ساركوزي (الصادر بترجمته العربية عن دار نوفل / هاشيت أنطوان، بترجمة أدونيس سالم). يتخذ الكتاب من الأسابيع الثلاثة التي أمضاها ساركوزي في سجن «لاسانتيه» الشهير بباريس مساحةً لمرافعة دفاعية وشهادة سياسية، إلى جانب بعد نفسي واجتماعي يكشف كواليس السلطة والقضاء وسلوك البشر في لحظات السقوط. ومن خلال هذا التداخل بين السياسي والإنساني، تتكشف أبرز ملامح تجربة ساركوزي في السجن.

فطور الحرية الأخير

يختار ساركوزي افتتاح كتابه باستهلال مشهدي بالغ التكثيف والدراما، يرصد فيه صباح الثلاثاء 21 أكتوبر، لحظة استعداده لمغادرة دفء بيته ودخول السجن: «بعدما أمضيت حياتي بكاملها أصعد درج الترقي الاجتماعي درجة بعد درجة، وجدتني أهبطه مرّةً واحدةً مسافة طبقات عشر... ما الذي صيّرني واحدًا ممن يدينهم التاريخ؟ ما الذي فعلته لأستحق معاملة كهذه؟ أي جرائم ارتكبتها؟"

يرسم ساركوزي مشهد الوداع العائلي بنَفَس تراجيدي، بدءًا من فطور الصباح الأخير برفقة كارلا بروني وأبنائه وأحفاده، وصولًا إلى محاولته «الكذب ببراعة» وتصنّع البشاشة لتخفيف وطأة فكرة السجن على الصغار. ثم يصف بدقة خطواته الأخيرة بين منزله والسيارة وسط احتشاد مئات الأنصار والمصورين وهتافات النشيد الوطني، وصولًا إلى بوابة «لاسانتيه» الفولاذية الضخمة.

تبرز هنا السخرية السوداء حين تضطر سيارته للانتظار 25 دقيقة خارج السجن بسبب تأخر إدارته في الاستعداد لاستقباله، في مشهد سريالي تتسلط فيه كاميرات العالم على سجين ينتظر دوره ليُحبس، قبل أن يتسلم رقمه الجديد (320535) ويُزج به في الزنزانة الانفرادية رقم 11 بمساحتها الضيقة (12 مترًا مربعًا).

"كنت طوال سنوات خمس رئيسًا للجمهورية الفرنسية... ومنذ أربعة أيام، استقبلني في قصر الإليزيه الرئيس إيمانويل ماكرون شخصيًا. هل يمكن تخيل تناقض أشدّ وقعًا، أو وضع أسخف وأكثر عبثية؟".

تفكيك الشبهة الليبية

يحتل الملف الليبي المسألة الجوهرية في الكتاب، وتكتسب قراءته خصوصية شديدة عند فحص كيفية بناء ساركوزي لروايته المضادة لتبرئة ذمته التاريخية والسياسية. يرتكز دفاعه على أربع نقاط مفصلية:

«يوميات سجين» كتابة سيريّة تتحول إلى وثيقة مكثفة وجذابة تجمع بين المرافعة القضائية والتحليل السياسي والاعتراف الإنساني

في البداية نسف وثيقة «ميديابار» وشهادات تقي الدين، وفيها يركز ساركوزي على خلاصات التحقيقات وقرار محكمة الجنح التي اعتبرت الوثيقة التي نشرها الموقع في أبريل 2012 «مزورة على الأرجح». ويبرز تناقضات رجل الأعمال زياد تقي الدين، عندما ادعى تسليم حقائب أموال لوزارة الداخلية في 28 يناير 2007، وهو تاريخ أثبت ساركوزي بالوثائق أنه كان موجودًا في جنوب فرنسا للاحتفال بعيد ميلاده.

ثم يذهب باتجاه خواء الحسابات وغياب الدليل المادي، هنا يؤكد أنه بعد أكثر من 12 عامًا من التحقيقات المجهدة، و58 استنابة قضائية دولية، وتفتيش حسابات عائلته وشركاته، انتهت التحقيقات، بحسب روايته، من دون العثور على «فلس واحد» دخل حملته من الخارج أو أدى إلى إثراء شخصي له.

ينتقل بعدها إلى حرب التصريحات الليبية (2011 بدافع الانتقام). يربط ساركوزي خروج تلك الاتهامات من طرابلس بسبب قرار فرنسا ومجلس الأمن شن ضربات جوية ضد قوات القذافي لحماية المدنيين ومساندة المعارضة الليبية؛ معتبرًا تهديدات النظام السابق حينها «انتقامًا سياسيًا وحربًا دعائية» التقطها خصومه في باريس لعرقلة حملته الرئاسية لعام 2012.

أما المفارقة القانونية في منطق الحكم، فيعتبرها ساركوزي منافية للمنطق، ويكتب عن ذهوله من تناقض منطق المحكمة؛ إذ برأته من التهم الثقيلة (الفساد المباشر، التمويل غير القانوني، والتستر على اختلاس أموال عامة)، لكنها أدانته بتهمة «تشكيل جمعية إجرامية»: «أكدت الرئيسة أنّ اثنين من معاوني التقيا صهر القذافي عبد الله السنوسي، جازمةً أنّ موضوع اللقاء لا يمكنه أن يكون إلا تمويل حملتي الانتخابية... هكذا، بدون أي دليل، وبناءً على مجرد فرضية اعتبرت حقيقة... المحكمة أدانتني لأنني، وكما زعمت، تركت معاوني يفكران في طلب التمويل للحملة".

معركة الحياد وظاهرة «جدار الحمقى»

يخصص ساركوزي مساحات واسعة لتشريح ما يسميه «تسييس العدالة» وتغول السلطة القضائية، مناقشًا الفارق الجوهري بين استقلالية القضاء وحياده الفعلي. يستحضر بمرارة واقعة تعليق صورته على "جدار الحمقى" (Mur des cons) في مقر نقابة القضاة الفرنسيين، متسائلًا عن نزاهة محاكمته أمام قضاة جاهروا بالعداء السياسي لتياره اليميني.

كما يوجه نقدًا لاذعًا لقرار «الحبس الاحتياطي والتنفيذ المعجل» الذي حرمه من البقاء حرًا خلال فترة الاستئناف، مفندًا ذرائع الحبس المعتادة (خطر الفرار، تكرار الجرم، أو إتلاف الأدلة بعد مرور 20 عامًا على الوقائع)، واصفًا الإجراء بأنه تنكيل سياسي لإرضاء الرأي العام: «منذ اللحظة التي تحوّل فيها القضاء من مؤسسة تقف صلاحياتها عند تطبيق القوانين... إلى سلطة مستقلة، لم يعد انتقاد هذا القضاء ضرورة وحسب، بل بات عملاً مفيدًا وصحيًا. فالسلطة التي لا يمكن انتقادها ليست إلا دكتاتورية واستبدادًا".

المقاومة تبدأ من الداخل

في مواجهة العالم الرمادي الموحش، في وصفه لأيام السجن، تتحول تفاصيل الحياة اليومية إلى أدوات للمقاومة الروحية والنفسية؛ الرياضة اليومية على آلة الجري، وترتيب الزنزانة، والحفاظ على توازنه أمام الحزن والكآبة. تبرز كارلا بروني محط اهتمام، والثقل في يومياته، وتتحول زياراتها الثلاث أسبوعيًا (لمدة 50 دقيقة في قاعة بائسة خالية من النوافذ) إلى طاقة تُبقي شعلة الحياة متقدة: «المكان غير مهم، المهم هم الحاضرون. ومع هؤلاء، ومن أجلهم، أنا مستعد للذهاب إلى أي مكان".

سعدي بزيان.. القلم الذي كتب الجزائر من باريس

مناضل ثقافي دافع عن الهوية والذاكرة ضد الشتات والاستعمار

الطيب ولد العروسي
كاتب جزائري

تعرفت إلى الصديق والأخ سعدي بزيان في ربيع عام 1978، خلال دروس الأستاذ محمود أمين العالم. في جامعة فانسان، وكان حضوره آنذاك لافتًا ومميزًا؛ فقد كان يحمل محفظته الجلدية، ويحرص على أناقة تعكس شخصية متوازنة وحضورًا ثقافيًا واضحًا. ولم تكن هذه الأناقة مجرد مظهر خارجي، بل كانت، في تقديري، تعبيرًا عن شخصية تشكلت من خلال احتكاكه المبكر بكبار الأدباء والمثقفين والمبدعين الجزائريين، ومن خلال مسار طويل من القراءة والتجربة والممارسة.

كان سعدي بزيان تلميذًا للكاتب أحمد رضا حوحو، صاحب المكانة المتميزة في مجال القصة القصيرة والمسرح، كما كان صديقًا للمؤرخ الكبير سعد الله، وهو ما يكشف عن طبيعة العلاقات الثقافية والفكرية التي نسجها خلال حياته، وعن المكانة التي احتلها في الأوساط الأدبية والسياسية والثقافية الجزائرية. ولم تكن تجربته محصورة في المجال الإعلامي وحده، بل امتدت إلى المجال الوطني والنضالي، حيث تعرف إلى عدد من مناضلي ومناضلات جبهة التحرير الوطني في فرنسا.

باريس بين المهاجر والوطن

بعد الاستقلال، عمل سعدي بزيان صحفيًا في الجزائر، ثم انتقل إلى باريس واستقر بها. وكانت باريس بالنسبة إليه أكثر من مجرد مكان للإقامة والعمل؛ فقد أصبحت فضاءً جديدًا تتقاطع فيه حياة المهاجرين الجزائريين والعرب مع أسئلة الهوية والانتماء والاندماج والعلاقة بالوطن الأم.

نموذج للباحث العصامي الذي اعتمد على القراءة والتأمل والاحتكاك بالميدان أكثر من الاعتماد على الألقاب الرسمية

وفي العاصمة الفرنسية واصل عمله الصحفي مراسلاً لجريدة «الشعب» الجزائرية، التي كانت تمثل تجربة إعلامية مهمة بعد استقلال الجزائر. ومن خلال هذا العمل، تابع الحياة اليومية للمهاجرين الجزائريين، ونقل جانبًا من واقعهم بما يحمله من صعوبات وتحديات، وفي الوقت نفسه أحلام وطموحات مرتبطة بالحياة الجديدة في المهجر.

وقد تميزت كتاباته، بحسب من عرفوا تجربته، بحس تحليلي واضح وروح نقدية تهتم بالتوثيق وتتجاوز الوصف السطحي للأحداث. فكان من الأصوات التي حاولت التعبير عن مشاغل الجالية الجزائرية في الخارج، ونقل آلامها وآمالها، وتسليط الضوء على ظروفها الاجتماعية والثقافية والسياسية.

كما تعاون مع عدد من المؤسسات والمعاهد الإسلامية والثقافية في باريس، ومن بينها مسجد باريس الكبير، وربط علاقات صداقة مع شخصيات ثقافية ودينية مثل المرحوم حسين رئيس والصديق بوزيدي، ما عزز حضوره في القضايا الثقافية والدينية المرتبطة بالمهاجرين.

منذ استقراره في باريس ابتداءً من عام 1976، واصل سعدي بزيان عمله مراسلًا لجريدة «الشعب»، مما أتاح له أن يكون شاهدًا مباشرًا على واقع الهجرة، وأن ينقل هموم الجاليات الجزائرية والعربية والإسلامية في أوروبا.

كانت الصحافة بالنسبة إليه أكثر من مهنة؛ فقد تحولت إلى وسيلة لفهم الواقع وتوثيقه والتفاعل معه. وكانت كتاباته تعكس تجارب الحياة في الغرب، وما تطرحه من تحديات أمام المهاجرين، سواء تعلق الأمر بأوضاع العمال، أو بمشكلات الهوية، أو بالتوتر بين التقاليد والحداثة، أو بالانقسامات التي قد تنشأ داخل الجاليات المختلفة في بلاد الغربة.

اهتم كذلك بقضايا الإسلام والمسلمين في أوروبا، وتابع التحولات التي عرفتها الجاليات الإسلامية، بما في ذلك التوترات بين بعض القيادات والجماعات المغاربية والتركية، والمخاطر المرتبطة بالتطرف الديني. تناول هذه القضايا من منظور نقدي وتحليلي، محذرًا من الطيش والتطرف، وداعيًا إلى الاندماج المسؤول وإلى التعايش السلمي داخل المجتمعات الأوروبية.

إسهاماته البحثية والثقافية

لم يكن سعدي بزيان صحفيًا فحسب، بل قدم نفسه أيضًا كباحث وكاتب اهتم بعدد من القضايا التي تمس المهاجرين والثورة الجزائرية والهجرة عمومًا.

ومن أبرز مؤلفاته التي تذكرها المادة: "دور الطبقة العاملة الجزائرية في المهجر في ثورة نوفمبر 1954، وفيه يُوثّق جانبًا من النضال السياسي والاجتماعي للعمال الجزائريين في الخارج خلال فترة الاستعمار والثورة التحريرية، ويسلط الضوء على دورهم في دعم القضية الوطنية.

كما نذكر كتابه "الصراع حول قيادة الإسلام في فرنسا"، الذي يتناول التوترات والتحديات التي واجهتها المجتمعات الإسلامية في الغرب، في ظل تداخل العوامل السياسية والاجتماعية والثقافية المؤثرة في تنظيم الحياة الدينية للمهاجرين.

أما "جرائم موريس بابون ضد المهاجرين الجزائريين في 17 أكتوبر 1961 " فيمثل وثيقة تهتم بمحطة مأساوية في تاريخ الجزائريين في فرنسا، وهي أحداث 17 أكتوبر 1961 التي ظلت لفترة طويلة مهمشة، قبل تزايد الجهود لإحياء الذاكرة المتعلقة بها.

وتطرق بزيان في كتابه "الإسلام والمسلمون في الغرب" إلى التحولات التي عرفتها حياة المسلمين في المجتمعات الأوروبية، مع التركيز على قضايا الحوار والتحديات التي تواجه الجاليات المسلمة. بينما عالج في "الشباب الجزائري في المهجر والبحث عن الهوية الثقافية" تجربة الأجيال الجديدة من المهاجرين الجزائريين وتوازناتهم الدقيقة بين الهوية الوطنية والانتماءات الجديدة التي تفرضها بيئة المهجر.

وتشكل هذه الأعمال، إلى جانب غيرها من الكتابات والمقالات، رصيدًا اهتم فيه بجوانب متعددة من تجربة الشتات الجزائري، ويعالج قضايا الهجرة والهوية والذاكرة والدين والثقافة والعلاقة بين الوطن والمهجر.

بقي سعدي بزيان على تواصل مع عدد من الأدباء والمثقفين الجزائريين، من بينهم الكاتب أحمد رضا حوحو والمؤرخ أبو القاسم سعد الله. وتعكس هذه العلاقات انخراطه في محيط ثقافي وفكري كان له دور في تشكيل الحياة الوطنية والثقافية الجزائرية.

وصفه أحد أساتذته بـ"موسوعة متحركة في قضايا العمال المهاجرين"، وهي عبارة تختصر جانبًا من صورته لدى من عرفوه عن قرب. وأشير إلى تواضعه الكبير وسعة علمه ومعرفته، رغم عدم امتلاكه المسار التقليدي للشهادات الجامعية العليا.

ولا شك أن إحدى سمات شخصيته اللافتة هي اعتماده الكبير على القراءة الواسعة، والتأمل، والاحتكاك المباشر بالواقع، والعمل الصحفي والميداني. وهذا التراكم المعرفي هو الذي أتاح له تقديم كتابات وأبحاث تنطلق من الواقع ولا تنفصل عنه.

من هذا المنطلق، كان ينظر إلى تطورات الجاليات الإسلامية في أوروبا بعين نقدية وعقلانية، متنبهًا إلى مخاطر التطرف وآثار ضعف الوعي السياسي والاجتماعي في مستقبل هذه الجاليات.

مثقف ناصر قضايا شعبه